

الفصل الثالث
القدرة الإقتصادية الذاتية
لنظم التأمينات الإجتماعية
قومية المجال
تستمد من إجباريتها وعموميتها

المبحث الأول: نظام التأمين الاجتماعي القومي
يحمل في طياته عوامل إستمراره
المبحث الثاني: الظروف والتحويلات الإقتصادية
أكدت قدره الإقتصادي الذاتي لنظم
التأمينات قومية المجال

المبحث الأول نظام التأمين الاجتماعي يحمل في طياته عوامل إستمراره

الأساليب الإكتوارية لتمويل نظم التأمينات الاجتماعية، تفترض استمراريته المستمدة من إجباريته وعموميته: ويتعامله مع مشكلة إقتصادية تنسم بالعمومية لذا تتبع فى تمويله أساليب التمويل الجزئى والموازنة:

يتميز نظام التأمين الاجتماعى بإجباريته ويتعامله الجميع على الإلتزام بها. وبيان ذلك أن القانون الصادر بنظام التأمين الاجتماعى يحدد المشمولين بأحكامه . . وغالبا ما يسند إدارته الى هيئات حكومية أو يضعه تحت إشراف مباشر من جهاز حكومى . . ونظرا لكونه نظاما إجباريا ذو مجال عام، يتعين معه إفتراض إستمراره وإمتداده للأجيال الجديدة ممن يسرى فى شأنهم بقوة القانون . . فقد إتجه الإكتواريون إلى الإهتمام بموارد النظام والتزاماته ليس فقط بالنظر لمجموعة محدودة من المؤمن عليهم (شأن الوضع بالنسبة للتأمين التجارى) ولكن أيضا بالنسبة لفئات المؤمن عليهم المتوقع شمولهم فى المستقبل.

وهكذا فرغم إهتمام كل من نظم التأمين التجارى ونظم التأمين الاجتماعى بالتحقق من قدرتها على مواجهة التزاماتها . . فإن نظام التأمين التجارى يعتمد فى ضمان قدرته الإقتصادية على الوفاء بالتزاماته على توافر مخصصات فنية تعادل ١٠٠% من الأخطار المحتفظ بها من خلال ما يسمى بالتمويل الكامل Full Funding وهو ما يجب أن يتبعه بحكم نشأته وإتفاقا مع الإنضمام التعاقدى الإختيارى . . أما نظام التأمين الاجتماعى فبحكم إستمراريته وقوميته يتبع ما يعرف بأساليب التمويل الجزئى Partial Funding أو الموازنة Pay-as-you-go ذلك أنه إتفاقا مع الإنضمام القانونى الإجبارى لا يعرف ما يسمى بالتصفية أو الإلغاء أو الإسترداد ولا تتوقف عضويته على طلبات للإنضمام وجهود وسطاء التأمين ذلك أن عضويته مستمرة يقررها القانون وهناك دائما أعضاء جدد New Comers وبالتالي فهناك دائما إشتراكات جديدة تقابل

وتجاوز حالات الخروج من مجال التطبيق لتحقيق أحد الأخطار التي تتعامل مع نظم التأمينات.

ومن ناحية أخرى فإذا كانت الأقساط هي المصدر الرئيسي لتمويل التزامات المؤمن في التأمين التجاري وهذه قد يؤديها المستفيد من هذا التأمين أو يؤديها عنه شخص آخر ٠٠ فإن تمويل مزايا التأمين الإجتماعي يعتمد أساسا على الاشتراكات contributions التي سميت بهذا المسمى حيث يشترك أكثر من مصدر في أدائها فالى جانب العامل المؤمن عليه هناك صاحب العمل بالنظام الصناعي والتجاري عامة وهناك أيضا الدولة كممثلة للمجتمع ككل ٠٠ وهو أمر طبيعي باعتبار أن المشكلة الاقتصادية التي يهتم التأمين الإجتماعي بحلها وإن كان مجالها هو المؤمن عليهم فإن لها صفة العمومية وفي حلها مصلحة عامة لأصحاب الأعمال بل وللمجتمع ذاته.

وإنفاقا مع عمومية التأمين الإجتماعي وإجباريته فإن وثيقته الموحدة تهتم بتحقيق اعتبارات الكفاية الإجتماعية (دون تضحية بإعتبارات العدالة الفردية) بمراعاة الآثار الناشئة عن عمومية التأمين لمختلف قطاعات المجتمع أو لقطاعات العريضة منه (وهذا أمر طبيعي فكلما إتسع مجال أى نظام كلما تدخلت في إدارته الإعتبارات العامة وكلما إرتبط التطبيق بالإعتبارات المتعلقة بالمجتمع ككل) وهكذا يتميز التأمين الإجتماعي بقدر مضاعف من التضامن الإجتماعي لا يضحى معه بإعتبارات العدالة الفردية في توزيع أعباء التأمين وإنما يهتم بها بالنظر إلى مساهمات المؤمن عليهم، ثم يتجاوز هذا المفهوم الضيق للعدالة في توزيع الأعباء إلى مفهوم أرحب وأكبر يتفق مع عموميته وإجباريته دون تضحية بالعدالة التمويلية بين الأفراد وإنما من خلال مصادر تمويل لا يعرفها التأمين الخاص.

وبعبارات أخرى لنا ملاحظة أنه في التأمين الإجتماعي تتحقق المصالح على مستوى الفرد وعلى مستوى المشروع وعلى المستوى القومي وتحل مزايا التأمين أو بعض أنواعه محل التزامات أصحاب الأعمال تجاه العاملين لديهم والتزامات المجتمع ككل تجاه أفرادهم فتتعدد مصادر التمويل ويصبح ثلاثيا وتسمى بالتالى الأقساط بالإشتراكات حيث يساهم كل طرف في تمويل نفقات المزايا التي يتمثل في تحديدها التضامن الإجتماعي بصورة مزدوجة تتقرر بها حدود دنيا وتتلازم فيها

المعاشات مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشة دون الإخلال بمبادئ العدالة فى توزيع نفقات المزايا بالنظر لكل من مصادر التمويل.

وقد أصبح التأمين الإجتماعى نظام تأمين مقبول عالميا كتدبير شامل لمواجهة مختلف المشاكل الاقتصادية والإجتماعية ووفقا للوضع فى سنة ١٩٩٥ فإن هناك ١٣٣ - دولة بها نوعا أو أكثر من أنواع التأمينات الإجتماعية وهو أكثر من ضعف العدد سنة ١٩٤٠ (٥٧ دولة فقط)، وينتشر تأمين إصابات العمل بكافة هذه الدول كما تزايدت تأمينات الشيخوخة والعجز والوفاة فى ذات الفترة بحوالى ٣٨٠% (توجد فى ١٢٤ دولة مقابل ٣٣ دولة عام ١٩٤٠).

ويستمد التأمين الإجتماعى قدرته على الوفاة بالتزاماته من عضويته المستمرة بمعنى التوزيع العمري للسكان حيث يتحمل جميع من فى سن العمل والنظام الصناعى والمجتمع ككل النفقات السنوية للنظام وبوجه عام تكاد لا تتبع أساليب التمويل الكامل المتبعه فى التأمين الحر خاصة حيث يمتد النظام إلى جميع القوى العاملة.

كيف لا يعتمد نظام التأمين الإجتماعى فى تمويله على تراكم إحتياطيات ومخصصات الأخطار:

تهدف نظم التأمينات الاجتماعية الى تعويض الخسائر المادية الناتجة عن تحقق الأخطار المؤمن منها وذلك عن طريق اشتراكات يساهم فيها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال والدولة.

وحتى تفى هذه النظم بالتزاماتها فإنها تسعى للتأكد من توازن مواردها ونفقاتها فى كافة الأوقات وهو الأمر الذى يصعب التحقق منه لسنوات طويلة مستقبلة ما لم يتم تكوين احتياطيات لمواجهة التقلبات العكسية فى معدلات تكرار وشدة الأخطار التى يتم التعامل معها.

ومن ناحية أخرى فإنه نظرا لأن احتمالات تحقق بعض الأخطار لا تتسم بالثبات طوال فترة التأمين وإنما تتزايد مع مضى الزمن فى حين تستلزم العوامل الاقتصادية، بل والنفسية، أن تتسم معدلات الاشتراكات بقدر من الثبات الذى يؤدى إلى إستقرار الأوضاع، فإن ذلك يؤدى إلى ظهور فائض فى مبالغ الاشتراكات عن مبالغ النفقات فى السنوات

الأولى يتم تراكمه كاحتياطي لمواجهة الالتزامات المتوقع زيادتها حتى يستقر مستواها.

ومن ناحية أخرى تتكون في جميع أنواع التأمينات احتياطات لمواجهة أية زيادة غير متوقعة في النفقات عن الإيرادات نتيجة لحدوث تقلبات عكسية في معدلات تكرار وشدة الاخطار التي يتم التعامل معها، ويسمى الاحتياطي هنا احتياطي التغيرات غير المتوقعة Contingency reserve.

وبوجه عام فحيث يتضمن نظام التأمين الاجتماعي أنواعا من التأمينات تتزايد نفقات مزاياها سنة وراء الأخرى ولفترة طويلة، وفي ذات الوقت يكون من المرغوب فيه مواجهة نفقات المزايا باشتراكات ذات معدلات متساوية Uniform rate فإن جزءا من اشتراكات السنوات الأولى يستخدم لمقابلة نفقاتها وفي تكوين احتياطي للتقلبات العكسية "التغيرات غير المتوقعة" أما الجزء الآخر فيتراكم ليتكون منه احتياطي إكتواري يساهم مع عائد الاستثمار في تمويل النفقات المتوقع زيادتها في المستقبل.

وإنفاقا مع نشأة نظام التأمين الاجتماعي من ناحية ومع تطور مجاله وسماته الإجبارية من ناحية أخرى أتبع في تمويل نفقاته في مراحل الأولى أسلوب التراكم المالي المرتبط بإسلوب التمويل الكامل المتعارف عليه في التأمين الخاص والتجاري ثم إنتهى في النظم قومية المجال الى ما يعرف بإسلوب الموازنة، ويرجع الفرق بين الأسلوبين الى حجم ودور الاحتياطات التي يتم تكوينها ففي الأسلوب الأول تتكون احتياطات إكتوارية ضخمة بهدف استثمارها بمعدل مناسب والحصول على ريع استثمار يساهم في تمويل نفقات المزايا وفي الأسلوب الآخر يكون الغرض الأساسي للاحتياطي لمواجهة التقلبات العكسية في معدلات الاخطار التي يتم التعامل معها.

وبالطبع فقد نشأت مع هذين الأسلوبين عدة أساليب مختلطة وهي أساليب تهدف جميعها لموازنة الموارد والنفقات وفقا لطبيعة الخطر المؤمن منه ومزايا التأمين وذلك أما لفترة قصيرة أو لفترة طويلة.

ومما لا شك فيه أن لكل من أساليب التمويل مجاله الذى يتعين فيه العمل به دون الآخر وفى ظروف معينة دون أخرى.

بيان ذلك أنه حيث يكون نظام التأمينات الإجتماعية فى بداية تطبيقه فإن مجاله يكون محدودا بفئة أو قطاع من المجتمع ويتبع عندئذ ذات أسلوب التمويل المتبع فى التأمين الخاص والمعروف بأسلوب التمويل الكامل أو التراكم المالى حيث يؤدى إلى تراكم الإحتياجات بشكل مستمر ومضطرد ويساهم فى تجميع المدخرات وتوجيهها للمساهمة فى تمويل خطط التنمية الإقتصادية.

على أن تراكم الإحتياجات يثير كثيرا من المشاكل العامة التى إهتمت بها العديد من المؤتمرات والدراسات، ويستلزم إختيار سياسة الإستثمار المناسبة والتى تتحقق من خلالها كافة الشروط الواجب توافرها فى إستثمار تلك الإحتياجات والتى يمكن من خلالها مواجهة مشاكل تراكم الأموال.

وبوجه عام - وأيا ماكان مجال التطبيق - فإنه حيث لا يكون من المتوقع إرتفاع النفقات فى المستقبل، كما فى التأمينات المؤقتة، ومثالها التأمين الصحى، فيتبع لتمويل النفقات ما يعرف بأسلوب الموازنة وهو أسلوب يهدف الى المحافظة على التوازن اللحظى بين النفقات والإيرادات فى الأجل القصير "سنة أو نحوها".

أما حيث يكون من المتوقع تزايد النفقات سنة بعد أخرى ولفترة طويلة، كما فى التأمينات طويلة الأجل، ومثالها تأمين المعاش، فقد كان السائد هو إتباع أسلوب التراكم المالى Capitalisation or Accumulation System.

ومع إمتداد نظم تأمين المعاش إلى جميع أفراد المجتمع وإتخاذها مجالا قوميا ذو طابع إستمرارى يتفق وإجبارية التأمين الإجتماعى أصبح من المنطق عليه تمويل تلك النظم وفقا لما عرف بإسلوب الموازنة حيث تصل درجة التمويل إلى الصفر عكس السائد بالتأمين الخاص.

وهكذا نفهم كيف كان التراكم Capital Accumulation أمرا طبيعيا وضروريا في بداية عمليات النظام لضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته مع ملاحظة ما أدى إليه انخفاض القوة الشرائية للنقود من انخفاض في القيمة الحالية للأموال المتراكمة بل وتآكلها، وأدى ذلك عمليا إلى أن أصبحت العديد من النظم ممولة عمليا وفقا لأسلوب التمويل الجزئي وأحيانا وفقا لأسلوب الموازنة خاصة في نهاية فترات الإضطرابات الإقتصادية التي تحدث غالبا على أثر الحروب وفي مراحل التحولات الإقتصادية ولنا أن نستعيد هنا فترة الثلاثينات.

ولقد أدت تلك الحالات الى إنحياز العلماء نحو أسلوب الموازنة كأسلوب ملائم لنظم التأمين الاجتماعى قومية المجال وهنا يلاحظ انخفاض نسب الاشتراكات.

المبحث الثانى الظروف والتحوللات الإقتصادية أكدت القدرة الإقتصادية الذاتية لنظم التأمينات

التحوللات الإقتصادية تؤكد ملاءمة أساليب التمويل الجزئى والموازنة وبالتالى إعتداد نظم التأمينات الإجتماعيه فى الوفاء بالتزاماتها على إستمراريتها دون حاجة إلى مخصصات فنيه تعادل الإلتزامات:

تصاحب التحولات الإقتصادية ومراحل النمو الإقتصادى موجات من التضخم تعتبر من المشاكل العامة على المستوى الدولى والتي تحتل إهتمام خبراء التأمينات الإجتماعيه حيث يبحثون العلاقة بين نظم المعاشات والتطور الإقتصادى، وعلى وجه الخصوص العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائيه للنقود ومستويات الأجور.

وفى هذا الشأن يلاحظ الأثر الكبير لنمو نظام التأمين على الإقتصاد القومى الذي تعاد اليه إشتراكات هذا النظام من خلال عمليات إعادة توزيع الدخل التى يهتم بها التأمين الإجتماعى، وذلك فضلا عن كون الإشتراكات من بين عناصر نفقات الإنتاج.

ومن ناحية أخرى تتأثر نظم المعاشات بالأحوال والمشاكل الإقتصادية فكل من مستوى الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور وبالتالى بالإقتصاد القومى بوجه عام، ولنا أن نلاحظ تأثر هيكل العمالة بالنمو الإقتصادى والتحوللات الإقتصادية.

فإذا أضفنا إلى ذلك انخفاض القوة الشرائية للنقود، بدت أهمية المحافظة على القيمة الحقيقية للمعاشات حتى تفى بأغراضها الإجتماعيه والإقتصادية فطالما تسعى الدول المختلفة لتطوير إقتصادها القومى ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وطالما تتجه الأسعار والأجور والإنتاجية للإرتفاع، فإنه يتعين أن تأخذ معاشات التأمين الإجتماعى ذات الإتجاه ليس فقط تحقيقا لإعتبارات العدالة بل أيضا كضرورة إقتصادية ... ومن هنا تنثور مشكلة تمويل ملاءمة المعاشات مع التغير فى

الأسعار ونفقات المعيشة وهو ما يرتبط عامة بالأسلوب الإكتواري لتمويل نظام التأمينات الإجتماعية بوجه عام.

وبداية فإنه أيا ما كان أسلوب التمويل المتبع فمن الضروري تحقيق التوازن المالي بين الموارد والنفقات وهو الأمر التى يتم بطرق مختلفة وفقا لأسلوب التمويل الإكتواري المتبع.

ففى أسلوب الموازنة يتحقق التوازن المالي فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المشتركين فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين خلال ذات السنة، وقد تزيد فترة التوازن إلى عدة سنوات ونكون بصدد ما يسمى بأسلوب الموازنة على فترات.

وفى ظل هذا الأسلوب يتغير معدل الإشتراكات من سنة لأخرى أو من فترة لأخرى من فترات التوازن المالي على ضوء التغير فى نفقات المعاشات خلال السنة أو الفترة المعينة.

أما فى أسلوب التمويل الكامل أو التراكم المالي (أو الرأسمالى) فيتم تحقيق التوازن المالي من خلال قيام المؤمن عليهم بأداء الإشتراكات اللازمة لتمويل نفقات معاشاتهم وذلك منذ سريان نظام التأمين فى شأنهم لأول مرة وحتى بلوغهم السن المعاشى، ومن هنا تبدأ على الفور عملية تراكم للإشتراكات كاحتياطات رياضية يتم استثمارها للحصول على عائد يساهم مع الإشتراكات فى تمويل المعاشات المقررة، ولا تقتصر الإحتياطات المتراكمة هنا على الإحتياطى الرياضى للمعاشات الجارية بل تشمل أيضا الإحتياطى الرياضى للمعاشات الجديدة.

هذا أما عن الأساليب المختلطة أو أساليب التمويل الجزئى فيتم فيها التوازن المالي من خلال تقدير القيمة الحالية للمعاشات الجديدة ونكون بصدد موازنة لقيم المعاشات الجديدة وقد يتم التوازن المالي من خلال تجميع مفتوح أو ما يسمى بأسلوب القسط المتوسط العام، ويظل معدل الإشتراكات هنا ثابتا لعدد من السنوات.

ويتم تراكم الإحتياطات فى ظل الأساليب المختلطة بصورة أقل بكثير منها فى ظل أسلوب التمويل الكامل، وعلى وجه التحديد نموذج

الصندوق المغلق، والذي يقوم على إفتراض عدم ضمان تجدد عضوية المشتركين وبالتالي إحتمال تصفيته المفاجئة أو التدريجية- ومن هنا يتعين توافر إحتياطيّات رياضية لمواجهة كل من المعاشات الجارية والمستقبلية وغيرها من حقوق مجموعة المشتركين، أما بالنسبة للأساليب المختلطة، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوح، فإنه يقوم على إفتراض توافر مؤمن عليهم جدد وبالتالي عددا أدنى من المشتركين فى كافة الأوقات وأنه من غير المنطقى إفتراض تصفيته وإنفاق الأموال المتركمة بالكامل.

فإذا كان علينا أن نبحث فى إستخلاص أسلوب التمويل المناسب لملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور فى ظل التحولات الإقتصادية والنمو الإقتصادى فإنه يتعين ملاحظة أن المركز أو الحالة المالية لنظام التأمين فى سنة ما يعبر عنها بالإيرادات والنفقات والإحتياطيّات المتاحة فى نهاية السنة، فإذا ما زادت الإيرادات عن النفقات رحلت الزيادة إلى الإحتياطيّ وفى الحالة العكسية يسحب العجز من الإحتياطيّ.

وطالما أن مستوى كل من الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور... وأن مستوى النفقات، على عكس الاشتراكات، لا يتأثر بأسلوب التمويل فإن التراكم الكبير للإحتياطيّات يعتبر عبئا على النظام إذ يتعين زيادة الإحتياطيّات بذات معدل الزيادة فى الأجور بل بذات نسبة زيادة الإيرادات والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين.

ومن هنا إستقر الفكر الإكتوارى والتأمينى على أن الأسلوب الملائم لتمويل نفقات نظم التأمين الإجتماعى القومية يتمثل فى أسلوب الموازنة مع إحتياطيّ صغير له وظيفة تعويضية بين الأخطار (لمواجهة التقلبات فى الفروض الإكتوارية عن عدد ذوى المعاشات والمؤمن عليهم ومستوى المعاشات والإشتراكات) وذلك لتلافى مشاكل تراكم الإحتياطيّات.

وفى ذات الإتجاه فإنه طالما يتعذر التنبؤ بدقة بإتجاه القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور، بحيث تظل إحتتمالات التغير دائما قائمة، فإنه يتعين إتباع أسلوب الموازنة أو أحد أساليب التمويل الجزئى بإعتبارها الأساليب الملائمة لمقابلة كل ما يستجد من تغيرات.

وهكذا فإنه نظرا لأن التأمين الإجتماعى الإجبارى يسمح بالإحتياطيات السلبية ويتعين ألا تزيد إشتراكاته عن قدرة مصادرها، وأن مواءمة المعاشات مع نفقات المعيشة أو المستوى العام للأجور تكون أيسر كلما كانت الإحتياطيات أقل، فإن كثيرا من الباحثين يتفقون على اتباع أسلوب الموازنة، وإلا نشأت لدينا مشكلة البحث عن موارد إضافية لتمويل نفقات ملائمة المعاشات مع المحافظة على القيمة الحقيقية للإحتياطيات وهى مشكلة ليست يسيرة الحل ولعلها كانت وراء إقتراح البعض جمع إحتياطيات نظم التأمينات الإجتماعية بمختلف الدول فى صندوق دولى مما يتيح مسايرتها للتطور الإقتصادى الدولى، ولو جزئيا، دون التأثير بالتغيرات المحلية التى قد تتميز بالحدة.

وهكذا فقد أكدت التحولات الإقتصادية ومراحل النمو الإقتصادى الآتى:

١- إن الإنخفاض السريع والمستمر فى القوة الشرائية للنقود، والإرتفاع المتلاحق فى نفقات المعيشة ومستويات الأجور من الظواهر العامة التى تسود مختلف دول العالم وتتسم أحيانا بكثير من الحدة. ولذا فقد إهتمت العديد من المؤتمرات الدولية للضمان الإجتماعى وللإكتواريين والإحصائيين بدراسة التأثير المتبادل بين نظم التأمين الإجتماعى التى توفر معاشات وبين التطور أو النمو الإقتصادى خاصة فى مجال العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور. وفى هذا الشأن فإن الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية، فضلا عن إعتبارات العدالة، تدعو إلى المطالبة بتناسب المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور بحيث يمكن إعتبار مشكلة ملائمة المعاشات مع التغيرات العامة من الأمور الحتمية التى تواجهها نظم المعاشات.

٢- طالما أن مستوى كل من الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور، وهو ما يستلزمه النمو الإقتصادى، وأن مستوى النفقات لا يتأثر بأسلوب التمويل المتبع بعكس مستوى الإشتراكات، فإن مشكلة تمويل نفقات ملائمة المعاشات مع مستويات الأجور إنما تنشور، فى المقام الأول، بالنسبة إلى أساليب التمويل وما قد تؤدى إليه من تراكم إحتياطيات رياضية يتعين تزايدها بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين.

ومن هنا أستخلص أن من المناسب لنظم التأمين الإجتماعى الإجبارى خاصة ذات المجال القومى إتباع أسلوب للموازنة على فترات ذو احتياطى محدود له وظيفة تعويضية ويوازى مثلى أو ثلاثة أمثال النفقات السنوية (ثلث الإحتياطى الرياضى للقيمة الحالية للمعاشات الجارية) وذلك بإعتباره الأسلوب الأمثل والأكثر مرونة لتمويل نفقات ملائمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية وذلك فضلا عن كونه الأسلوب الذي يتفق مع طبيعة نظم التأمين الإجتماعى المشار اليها. وتأتى بعد ذلك أساليب التمويل الجزئى التى تتراكم فيها الإحتياطيات بدرجة أكبر نسبيا وإن كانت أقل منها فى أسلوب التمويل الكامل أو الإحتياطيات الرياضية الذي لا يعتبر مرغوبا فيه فى هذا المجال.

وطالما نضمن عضوية متجددة لنظام التأمين الإجتماعى بحكم قوميته وإستمراريته فإن هناك دائما عددا أدنى من المؤمن عليهم وحجما أدنى من الأجور، فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسباً على الإطلاق فى ظل التطور والنمو الإقتصادى (خاصة وأن الدولة تضمن وفاء نظام التأمين الإجتماعى بالتزاماته) ويتمثل الإختيار عندئذ بين أساليب التمويل الجزئى وأساليب الموازنة التى تقوم على الفروض المتوافرة فى نظم التأمين الإجتماعى.

وفى هذا الشأن يتحقق التوازن المالى لنظم التأمينات الإجتماعية التى تتبع أساليب التمويل الجزئى أو الأساليب المختلطة من خلال موارد ونفقات تلك النظم بفرض إستمرارها وبالتالي يكون تراكم الإحتياطيات الرياضية بدرجة أقل بكثير منها فى أسلوب التمويل الكامل ولا تنشأ الحاجة إلى تعديل معدل الإشتراكات مع ملائمة المعاشات الجديدة وفقا لمستويات الأجور وإن كان ذلك مطلوبا لملائمة المعاشات الجارية. وهكذا يصبح أسلوب الموازنة هو الأسلوب الملائم لتمويل نفقات ملائمة المعاشات مع التغير فى مستويات الاجور حيث يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المؤمن عليهم فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين فى ذات السنة وهذه هى الموازنة البحتة.

٣- تتأكد جدية إستخدام الأسلوب المستخلص إذا ما تفهمنا أنه يفترض، فضلا عن إستمرار نظام التأمين الاجتماعى وتجدد عضويته، نمو هذا النظام مع النمو السكانى وبالتالي إنضمام أجيالا جديدة صغيرة العمر، كما يفترض النمو الإقتصادى وإتجاه مستويات الأجور إلى

الإرتفاع وذلك كله مع مراعاة تلك المرحلة التى يتحقق عندها وفقاً لقوانين الإحصاء السكانى ثبات نسبة ذوى المعاشات إلى المؤمن عليهم كما هو حالياً فى الدول الأوروبية القديمة سكانياً ولا يكون من الضرورى عندئذ تراكم أموال احتياطية.

على أنه نظراً للحاجة إلى إنشاء صندوق تعويضى صغير نسبياً لمواجهة التغيرات المؤقتة فى حالة الإنخفاض المؤقت فى حجم الاجور أو عدد المشتركين فإن أمثل أساليب التمويل يتمثل فى أسلوب الموازنة على فترات حيث تزيد فترة التوازن المالى إلى عدة سنوات وحيث ينشأ صندوق توازن يمكنه مواجهة كافة التغيرات ونكون هنا أقرب إلى أساليب التمويل الجزئى.

وقد جاءت خبرة الدول المختلفة لتؤكد أن النظم التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملائمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية إنما إتبعَت أساليب تمويل قريبة جداً من أسلوب الموازنة وتكاد تتفق مع الأسلوب المستخلص.